

«وزير أوروبي يُقلق» إسرائيل

الكاتب



حافظ البرغوثي
حافظ البرغوثي

الموقف الأوروبي يبقى هو الأفضل عالمياً والقادر على التأثير في «إسرائيل» على الرغم من التأييد الأمريكي لدولة الاحتلال.

جان أسلبورن لا أحد يحفظ اسمه عربياً أو فلسطينياً، فهو ليس رجل استعراض ولا يفاخر بمواقفه السياسية الناقدة للاحتلال «الإسرائيلي»، فهو مخلص للقانون الدولي والحق. وهذا الرجل برز منذ سنوات مدافعاً أول أوروبياً، عن الحقوق الفلسطينية من موقعه كوزير خارجية لكسمبورج أصغر دولة أوروبية، ومسؤولاً عن الشؤون الخارجية الأوروبية لفترة.

وقد تلقى قبل أيام رسالة تهديد صهيونية أمريكية بسبب مواقفه المؤيدة للحقوق الفلسطينية، ورفضه سياسة الضم التي تخطط لها الحكومة «الإسرائيلية» في يوليو/تموز المقبل، وتزعم حملة للاعتراف الأوروبي الجماعي بالدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية. وهو هنا كمن يكرر موقف الكونت السويدي برنادوت الذي عين وسيطاً دولياً لتنفيذ قرار التقسيم، لكنه أجرى بعض التعديلات عليه، أهمها أن القدس تكون في الدولة الفلسطينية فقامت منظمة «شتيرن» التي ترأسها مناحم بيغن وإسحق شامير باغتياله.

وكان وزير خارجية لوكسمبورج قال قبل أيام، إن «ضم الأراضي من قبل دولة لا تمتلكها لا يمكن أن يكون متوافقاً مع «القانون الدولي، إنما يعكس ذلك فقط قانون الأقوى».

وقال أسلبورن رداً على رسالة التهديدات التي تلقاها قبل أيام وتتهمه بمعاداة السامية، بسبب رفضه خطط الضم، «يجب «ألا نعود إلى الغابة حيث يبقى الأقوى فقط».

هذا الوزير الذي يثير قلق «إسرائيل» والقوى الصهيونية، قال أيضاً: «بصفتنا دولة صغيرة كانت قد اختفت بالفعل من الخريطة في الماضي، فإننا نعرف ما نتحدث عنه عندما ندين أي ملاحق». وكان الوزير اشتهر منذ أكثر من ست سنوات بموقفه المؤيد لإقامة دولة فلسطينية، وهو عندما يشير إلى تاريخ اختفاء بلده كدولة، فإنما يشير إلى تعرضها للاحتلال منذ القرن الخامس عشر من قبل الألمان والفرنسيين إلى أن تحررت في معاهدة فيينا سنة 1815، ثم عاد الألمان إلى احتلالها مجدداً، قبل أن تحرر في الحرب العالمية الثانية

وكان عضو الكنيست عن القائمة العربية المشتركة يوسف جبارين اتصل هاتفياً بوزير خارجية لوكسمبورج قبل أيام، وأطلعته على التطورات في المنطقة حول مخطط الضم «الإسرائيلي» للمستوطنات، خاصة بعد تصريح رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو الأخير في خطاب تشكيل الحكومة الجديدة

من جانبه أوضح وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيف بوريل، أن نص البيان الأوروبي يتألف من أربع نقاط

وقال: «نذكر بأن «إسرائيل» شريك مهم للاتحاد الأوروبي، لكننا نحذر من أن ضمماً لأجزاء من الضفة الغربية سيشكل انتهاكاً للقانون الدولي». من جهته قال وزير خارجية لوكسمبورج: «أنا مسرور لأن 25 دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي دعمت هذا الإعلان الذي هو نتيجة لمبادرة اتخذتها في 12 مايو/أيار مع زميلي الأيرلندي سيمون كوفيني

لكنه «أسف بشدة» لغياب دولتين في الاتحاد الأوروبي «عن هذه القضية الحاسمة لمصادقية» سياسته الخارجية؛ إذ رفضت النمسا والمجر الانضمام إلى البيان خلال مناقشته في 15 مايو

وقال المتحدث باسم بوريل، في وقت سابق إن «الإعلان يذكر بمواقف الاتحاد الأوروبي المتعلقة بضرورة احترام القانون الدولي ودعم حل الدولتين، بحيث تكون القدس عاصمة الدولتين المستقبلية، والسبيل الوحيد لضمان السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة

وأضاف: «إذا انتقلت «إسرائيل» إلى التطبيق وضمت غور الأردن في الضفة الغربية، لا أرى أي اختلاف مع ما فعلته روسيا في شبه جزيرة القرم في عام 2014

الموقف الأوروبي يبقى هو الأفضل عالمياً والقادر على التأثير في «إسرائيل» على الرغم من التأييد الأمريكي لدويلة الاحتلال، لكن يبقى السؤال: ما مقدار الموقف العربي في التأثير؟

hafezbargo@hotmail.com